الاساسية (الذي سيكلف هذه السنة مبلغ ٧٠٠ مليون دولار) وثالثها غلاء الوقود (الذي سيكلف استيراده هذه السنة نحو ٧٠٠ مليون دولار ايضا — من بيان رابينوفيتش في الكنيست ، هآرتس ، ٧٥/٢/٢٥) . ويبدو ان الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها اسرائيل مؤخرا ، ومن ضمنها تخفيض قيمة الليرة ، لم تكن كافية لوقف الانخفاض في العملة الصعبة ، رغم التفاؤل الذي سساد اوساط وزارة المالية بشأن المكاسب التي حققتها تلك الاجراءات . وقد اعلن وزير المالية ان الحكومة ستعمل جاهدة لتأمين استيراد الاموال المطلوبة لسد العجز في ميزان المدفوعات ، بحيث تمنع الانخفاض السريع في فائض العملة الصعبة . وتعتمد اسرائيل في الاساس ، في هذا المجال ، على المساعدات الاميركية والجباية اليهودية وبيع سندات « البوندس » (المصدر نفسه) .

أما بالنسبة لديون اسرائيل الخارجية بالعملة الصعبة ، فيتوقع ان تصل في نهاية السنة المالية المقبلة الى ٧ر٨٥٠ مليار دولار مقابل ٦ر٢٢٣ مليار دولار في نهاية ١٩٧٤ (انظر الجدول رقم ٢) . وبما أنه يتوقع ان يصل عدد سكان اسرائيل في نهاية سنة ١٩٧٥ الى ٣ر٤٢٥ر٠٠٠ نسمة ، فان الدين الخارجي بالعملة الصعبة سيصل في نهاية هذه السنة الى ٢٣٥٠ دولارا للشخص تقريبا (هآرتس ، ٧٥/٢/٢٥) .

محاربة التضخم المالي

تشير التوقعات التي أعدها مكتب المستشار الاقتصادي لوزير المالية وقسم البحث في بنك اسرائيل ، والتي رافق اعلانها مشروع الميزانية ، الى حدوث انخفاض اخر في النشاط الاقتصادي خلال سنة ١٩٧٥ . فقد أعلن المستشار الاقتصادي لوزير المالية ، افرايم دفرات ، ان الانتاج القومي الخام سيزيد بنسبة ٣ ٪ فقط ، خلال سنة ١٩٧٥ مقابل ٦ر٥ ٪ في سنة ١٩٧٤ و٩ ٪ في سنة ١٩٧٣ . أما السبب في ذلك فيعود ، بحسب رأيه ، الى الانخفاض المتوقع بنسبة ١٠ ٪ في الاستثمارات المحلية ، بالمقارنة مع سنة ١٩٧٤ ، والى الانخفاض في الاستهلاك العام والفردي . اما الزيادة في الاستهلاك الفردي فلن تتجاوز ٣ ٪ ، حسب تقدير دفرات ، وذلك بعد ان ارتفعت بنسبة ٥ر٥ ٪ في سنة ١٩٧٤ (دافار ، ٧٥/٢/٢٦) . وبالنسبة للاسعار ، يتوقع مدير عام بنك اسرائيل اليعيزر شيفر ، انخفاضا مهما في سرعة ارتفاع الاسعار للمستهلك . « ان الغلاء المتوقع لسنة ١٩٧٥ هو بنسبة ١٨ ٪ ، مقابل ٥٦ ٪ في سنة ١٩٧٤ . ويشمل هذا ارتفاع الاسعار الناتج عن الضرائب الجديدة [وبحسب تقدير وزارة المالية سترتفع الاسعار بنسبة ٣ — ٤ ٪ فقط نتيجة هذه الضرائب] وفرض ضريبة فائض القيمة . اما بالنسبة للاجور فيتوقع ارتفاعها بنسبة ١٧ ٪ خلال السنة » . معاريف ، ٧٥/٢/٢٦) . ويعتبر هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي نتيجة حتمية للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في سنة ١٩٧٤ لمحاربة التضخم المالي ، والتي ستستمر خلال هذه السنة أيضا .

البطالة أمر محتم

تتوقع وزارة المالية ايضا ان تصل نسبة البطالة في سنة ١٩٧٥ الى ٥ر٥ ٪ ، اي ما معناه بطالة ٥٥ الف عامل . ويبدو ان وزارة المالية لا تستطيع الحفاظ على وضع العمالة الكاملة في جميع الفروع الاقتصادية في اسرائيل اذا كانت ترغب في نجاح سياستها الاقتصادية ، وخاصة في الفروع التي تنتج للاستهلاك المحلي وفروع الخدمات . وللبطالة سببان رئيسيان ، اولهما النقص في العملة الصعبة الذي يدفع وزارة المالية الى خفض الاستيراد المدني ، الذي يشمل المواد الخام المستخدمة في الصناعة الاسرائيلية ، وثانيهما الانخفاض في النشاط الاقتصادي الناتج في الاساس عن تخفيض الاستثمارات وتجميد عدة مشاريع في الحقل الاجتماعي . وقد أعلن وزير المالية في بيانه امام الكنيست ان الوزارات الحكومية بالتعاون مع الهستدروت واتحادات ارباب العمل ، تستعد لاحتمال حدوث حالات باطلة مؤقتة في فروع مهنية ومناطق معينة . ولذلك اقيمت مكاتب خاصة لشؤون العمالة تهتم بجمع المعلومات حول وضع العمالة في المناطق المختلفة ، كما اعتمدت في الميزانية المبالغ المطلوبة لتقديم الخدمات الضرورية في هذا المجال ، ومنها توسيع التحديل المهني ، بهدف التسهيل على انتقال العمال من فرع الى اخر (دافار ، ٧٥/٢/٢٥) .